فرنسَبنك

ASSOCIATION DES COMMERCANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الرابع من سنة 2024 (Q4 - 2024)

إستعادة خجولة للحركة في الأسواق .. وتفاؤل بتطوّرات إيجابية في المستقبل المنظور ..

بدايةً، تجدر الإشارة الى أنه لم يتم إصدار التقرير الخاص بالفصل الثالث لهذه السنة بسبب الأحداث المتسارعة خلاله ونشوب الحرب، الأمر الذى دعا الى تبنّـي الحيطة والترقّـب للتطوّرات.

ومع ذلك، فقد تمّ تتبّـع الأرقام بدقّـة، وإحتساب النتائج المجمّـعة والقطاعية لتأمين إستمرارية صحيحة للمؤشر.

وقد بلغ المؤشر للفصل الثالث من سنة 2024 مستوى 35.06، مشيراً بذلك الى تراجع مستمر كما كان متوقّـعاً.

أما فيما يتعلّـق بالفصل الرابع من سنة 2024،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت ـ فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الجديد هو: 31.37

بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّـيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الرابع من سنة 2024، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 6.86 %.

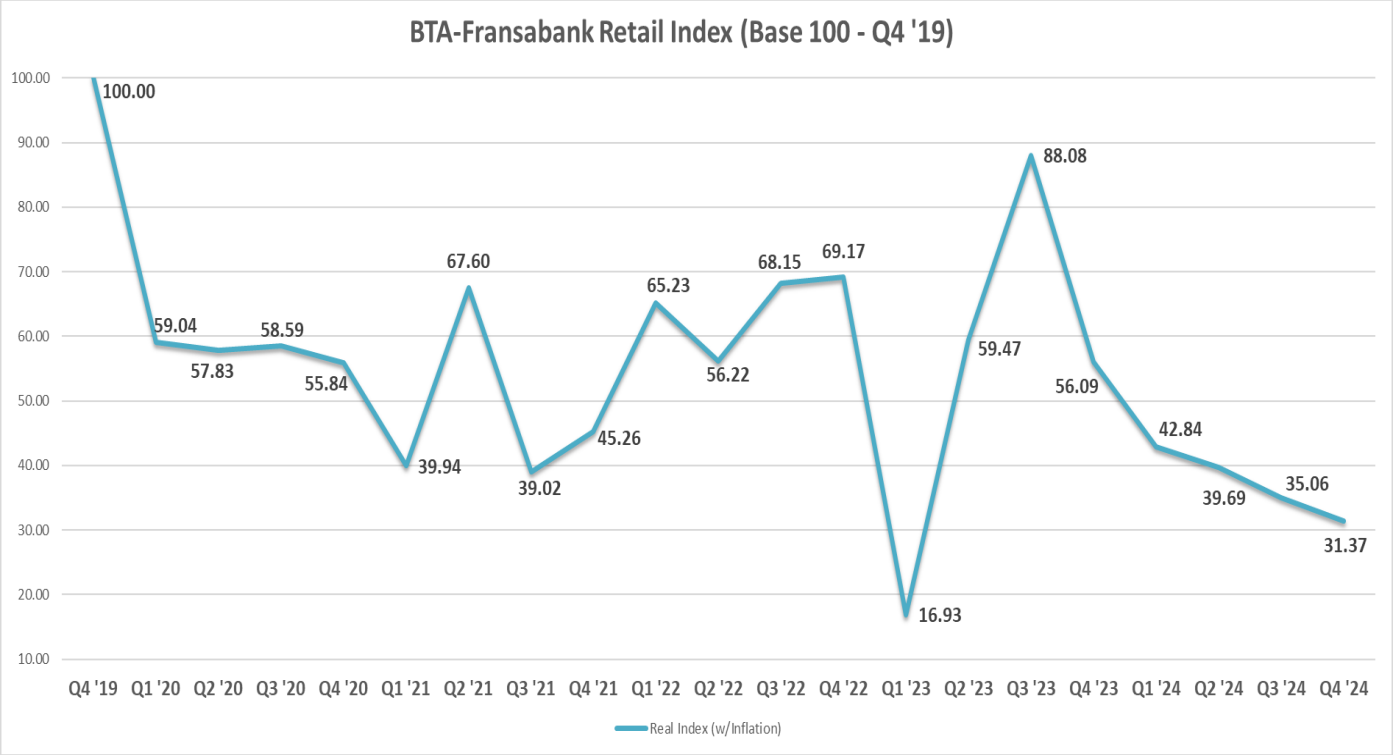

يأتي هذا الإنخفاض الإضافي، بالرغم من قرار وقف إطلاق النار الذى دخل حيّز التنفيذ في 27 تشرين الثاني، حيث ظلّ الترقّب الحذر سيّد الموقف، فشهدت حركة القطاعات التجارية اللبنانية إنكماشاً إضافياً عمّا كانت عليه في الفصل الثالث. يعود ذلك الى الشعور بعدم الثقة بالتطوّرات في المدى القريب لدى المستهلكين، وإستمرار التأنّي في المصروف، مع التركيز، كما بات حال أكثرية الأسر اللبنانية المقيمة، على الأساسيات المعيشية والحياتية من غذاء ودواء ووقود.

وجاءت أرقام الأعمال خلال هذا الفصل الأخير لتشير مجدّداً الى إنخفاض إضافي في حركة العديد من القطاعات التجارية، لا سيما إثر الصعوبات الجمّة التى رافقت هذه الفترة، من إقفال عدد كبير من المؤسسات، وصعوبة في توصيل البضائع، وعدم تمكّن موظفين الإلتحاق بأماكن عملهم ... ولم يكن الشهر الأخير من السنة كافٍ لإلتقاط الأنفاس.

ومع الإنخفاض الكبير الذى لحِق بأعداد المغتربين الذين تمكّنوا من القدوم الى لبنان بعد قرار وقف إطلاق النار الذى جاء أربع أسابيع فقط قبل الأعياد (بعد أن كانت قد حصلت مغادرة سريعة للزائرين والسياح خلال فصل الصيف إبّان تصاعد التخوّفات من نشوب حرب وشيكة، الأمر الذى كان له بالطبع إرتدادات سلبية جداً على حركة الأسواق)، فهبط المؤشر من مستوى 35.06 في الفصل الثالث الى مستوى 31.37 في الفصل الرابع مع تسجيل هبوط حقيقي فصلي بنسبة – 18.83 % مع إستثناء مبيعات الوقود، التى شهدت من حيث الكميات إرتفاعاً بنسبة + 14.63 %.

وكان الإنكفاء، لجهة الزائرين، بالرغم من تشجيع غير المقيمين على الشراء في لبنان أثناء زيارتهم للبنان بعد معاودة تقديم خدمة إسترجاع الضريبة على القيمة المضافة من قِبَل مؤسسة Global Blue في المطار،

وأضف أيضاً بالرغم من محاولات التجار بإعادة تنشيط الحركة الإستهلاكية من خلال الـ Black Friday حيث تمّ تقديم عروضات مغرية في كافة القطاعات.

أما من الناحية المالية، فقد تمّ إعلان مصرف لبنان عن إرتفاع بسيط في إحتياطياته من العملات الأجنبية، والتى تخطّت الـ 10 مليار دولار، كما تمّ ملاحظة إرتفاع في حجم الودائع الطازجة في المصارف، في الوقت الذى ظلّ فيه لبنان مدرجاً على اللائحة الرمادية. وكان من الملحوظ أيضاً أن سعر صرف الليرة اللبنانية حافظ على إستقراره عند مستوى 89,500 ل.ل. للدولار ولم يبدو أن الأحداث كان لها إنعكاساً على سوق القطع.

وبالتفاصيل، فقد سجّلت أرقام الأعمال في الأسواق، في كافة القطاعات، إنزلاقاً لا يزال شديداً في أغلبيتها، وقد أظهرت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة هبوطاً سنوياً حقيقياً بنسبة – 29.34 % عمّا كانت عليه في الفصل الرابع من السنة الماضية، وهبوطاً فصلياً حقيقياً بلغت نسبته - 18.83 % بالمقارنة مع أرقام الفصل الثالث لهذه السنة كما جاء أعلاه (مع إستثناء قطاع المحروقات في الحالتين).

I. المؤشرات الرئيسية (للفصل الرابع من سنة 2024)

- سعر صرف الليرة اللبنانية (89,500 ل.ل. / دولار)
- تضخّم الأسعار السنوي + 18.12 % (من + 32.92 % في الفصل السابق)
- تضخّم الأسعار الفصلي + 6.86 % (من + 2.45 % في الفصل السابق)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (- 29.34 % سنوياً بإستثناء الوقود)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة (- 18.83 % فصلياً بإستثناء الوقود)

II. أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (إنخفاض – 54.66 %)
- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (إنخفاض – 48.96 %)
- الأجهزة الطبية (إنخفاض – 46.92 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (إنخفاض – 33.89 %)
- السلع الصيدلانية (إنخفاض – 32.56 %)
- الأحذية (إنخفاض – 24.31 %)
- المطاعم والسناك بار (إنخفاض – 21.42 %)
- معدّات البناء (إنخفاض – 18.71 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (إنخفاض – 11.57 %)
- الملابس (إنخفاض – 10.79 %)

III. أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- الحركة في المجمّعات التجارية (زيادة + 1.22 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 14.63 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (زيادة + 12.57 %)
- الملابس (زيادة + 4.41 %)
- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (إنخفاض – 49.15 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (إنخفاض – 34.73 %)
- الأجهزة الطبية (إنخفاض – 26.21 %)
- مبيعات المشروبات الروحية (إنخفاض – 20.06 %)
- مبيعات التبغ (إنخفاض – 19.35 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (إنخفاض – 14.99 %)
- المطاعم والسناك بار (إنخفاض – 10.97 %)

وكما تمّ الإشارة إليه أعلاه، فقد سجّلت نسبة التضخّم السنوية مزيداً من الإنخفاض، حيث تراجعت ما بين الفصل الرابع لسنة 2023 والفصل الرابع لسنة 2024 الى مستوى + 18.12 % (بعد + 32.92 % في الفصل السابق)، في حين إرتفعت نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الثالث والفصل الرابع لسنة 2024) الى مستوى + 6.86 % (مسجّلة بذلك إرتفاعاً قوياً عن مستواها السابق عند 2.45 %، وذلك بسبب الظروف الإستثنائية الى عاشتها البلاد).

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 41.78 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 32.92 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	**+ 18.12 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفص الأول من سنة 2024	+ 2.04 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 2.45 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	**+ 6.86 %**

وإذا نظرنا الى كل بند على حدى، يتبيّن أن معدّلات نسب التضخّم السنوي قد بلغت، ما بين الفصل الرابع لسنة 2023 والفصل الرابع لسنة 2024، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الرابع لسنة 2023 والرابع لسنة 2024	
قطاع التعليم (+ 587.24 % في الفصل السابق)،	31.27%
قطاع الصحة (+ 17.91 % في الفصل السابق)،	22.93%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 19.68 % في الفصل السابق)،	22.16%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 18.96 % في الفصل السابق)،	20.83%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 22.28 % في الفصل السابق)،	17.48%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 24.47 % في الفصل السابق)،	16.82%
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 31.11 % في الفصل السابق)،	9.70%
في قطاع النقل (+ 7.15 % في الفصل السابق).	8.96%
في قطاع الإتصالات (+ 28.40 % في الفصل السابق)،	-2.99%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 0.13 % في الفصل السابق)،	-1.99%

أما نسبة التضخّم ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة 2024 فقد شهدت إرتفاعاً حاداً (من 2.45 % الى 6.86 %)، وقد بلغت معدّلات نسب التضخّم الفصلي في كل قطاع على حدى، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الثالث والرابع لسنة 2024	
قطاع التعليم (+ 0.03 % في الفصل السابق)،	30.06%
قطاع الألبسة والأحذية (- 2.87 % في الفصل السابق)،	12.60%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 4.43 % في الفصل السابق)،	10.97%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (- 0.64 % في الفصل السابق)،	8.49%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 3.23 % في الفصل السابق)،	6.31%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 4.44 % في الفصل السابق)،	2.84%
قطاع الصحة (+ 17.65 % في الفصل السابق)،	2.79%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 3.06 % في الفصل السابق)،	2.61%
قطاع النقل (- 2.87 % في الفصل السابق)،	1.94%
قطاع الإتصالات (- 2.91 % في الفصل السابق)،	0.04%

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الرابع من 2024 (Base 100 : Q4 - 2019)									
	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83				
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37				
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07				

ختاماً، ومع توقّف الحرب، ومع التحوّلات الكبيرة التى شهدتها وتشهدها المنطقة على المستوى الإقليمي، وأيضاً التغيّرات التى تحدث على المستوى الدولي، لا بدّ أن يرى الفصل القادم تقلّبات جذرية في المشهد السياسي والإقتصادي والمالي الداخلي، وأن تكون المرحلة القادمة مختلفة كلياً عمّا شهدناه طيلة الحقبة السابقة، مع التشديد على إعادة الإعمار للمساكن والمؤسسات، والمبادرة بالإصلاحات المطلوبة في أقرب فرصة.

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجيـة المتـّبعـة في إحتسـاب المؤشـر

لقـد تـمّ تثقيل (تحديـد وزن) نسـبة التغييـر الفصليـة لكـل مؤسسـة وفقـاً لرقـم أعمـال هـذه المؤسسـة، بالمقارنـة مـع رقـم أعمال كـل المؤسسـات المدرجـة في القطـاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثـم يتـمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكـل قطـاع علـى حـده (ISIC 6 digits) وفقـاً للتثقيل الفردي لكـل مؤسسـة، وذلك للحصـول علـى معـدل نسـبة تغييـر موحّـدة للقطـاع المعنـي.

الأمـر الـذي ينتـج عنـه حصولنـا علـى عـدد مـن معدّلات نسـب التغييـر مسـاوٍ لعـدد القطاعـات المشـمولة ضمـن العينـة الأسـاسـية.

تلـي ذلـك مرحلـة تجميـع تلـك النسـب المئويـة، وإحتسـاب كـل واحـدة منهـا مثقـّلـة بالـوزن الخـاص بكـل قطـاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع مـن قبـل إدارة الضريبـة علـى القيمـة المضافـة في وزارة الماليـة.

وينتـج عـن هـذه المراحـل الدقيقـة الرقـم النهـائي لـ " مؤشـر جمعيـة تجـار بيـروت – فرنسـبنك لتجـارة التجزئـة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification